

عائشة الشنا

القضاة يطبقون القانون الجديد بعقليات قديمة

قطع المغرب أشواطاً في إصلاح القانون المنظم للعلاقات داخل الأسرة، فأدخل تغييرات على مدونة الأحوال الشخصية. ولكن نتائج الإصلاح مرتبطة بالعقليات التي يجب العمل على تغييرها.

من مواليد 1941، عملت كمرمضة ثم كمدربة في التربية الصحية والاجتماعية بالدار البيضاء وكذلك نظمت عام 1972 أول برنامج تلفزيوني في موضوع التربية الصحية. بدأت نشاطها في إطار "الاتحاد الوطني للنساء المغربيات" بالدار البيضاء. هي من بين الرائدات في العمل الجمعي والاجتماعي لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة والمعدمة بالمجتمع. ناضلت لرفع الحُرْم عن موضوع الأمهات العازبات فأُسست سنة 1985 "جمعية التضامن النسوي" التي ترأسها. أصدرت سنة 1996 كتاب "البؤس" (Miseria) وهو شهادات نساء وفتيات من بينهن خادمت البيوت صغيرات السن اللواتي تعرضن للاغتصاب، أو فتيات اغتصبن من أحد أفراد عائلتهن، ونساء حملن في فترة الخطوبة، أو مطلقات دون علمهن، وكذلك شهادات عن أطفال متخلى عنهم. حازت السيدة عائشة الشنا على عدة جوائز عالمية

ما مفهومك للإصلاح؟

أول ما يخطر في بالي أنه في المغرب على الأقل، أصبح صوت المرأة مسموعاً، ليس فقط بالمعنى الكمي بل أيضاً بما يحمله من مضمون. سأتناول الموضوع من منطلق مسؤوليتي. الميدان الذي أعمل فيه بالأساس هو مجال يخص الطفل الذي يولد في ظروف غير شرعية بدون إرادته. وهذا يجعله محروماً من عدة حقوق، رغم الإصلاحات التي عرفها المغرب، باستثناء ما نص عليه قانون الأسرة الصادر سنة 2004 كحصوله على اسم عائلي قد يكون مستعاراً، وإمكانية اعتراف الأب الطبيعي بنسبه له. التقات المشرع مؤخراً وأخيراً لهذه الفئة المجتمعية لا يعني أن الطفل المولود خارج إطار العلاقة الزوجية الشرعية قانوناً، هو وأمه حصلتا على حقوقهما. ما يظهر لي أن الأمر مرتبط بالعقليات التي يجب العمل على تغييرها. لقد قطع المغرب أشواطاً في إصلاح القانون المنظم للعلاقات داخل الأسرة فأدخلت تغييرات لمدونة الأحوال الشخصية، ولكن نتائج هذا الإصلاح على مختلف أفراد الأسرة وعلى المجتمع رهن بمدى تغيير العقليات السائدة في المجتمع، بمن فيهم أصحاب الدعاوى والقضاة الذين ما زالوا يطبقون القانون الجديد بعقليات قديمة. بطبيعة الحال، الناس يلزمهم الوقت ليتشبعوا بقانون الأسرة وليستفيدوا من إيجابياته ويدركوا كذلك مكامن ضعفه المتمثلة في عدم الإجابة على جميع المشاكل.

لقد أمنت التفكير في هذه الأمور مؤخراً بعد تسلمي جائزة OPUS، حيث أدركت أن المجتمعات الغربية لزمها قرنان ونصف لكي تشهد عدداً من التغييرات ومنها تغيير القوانين. خلال فترة زمنية قصيرة، لا تتجاوز 50 عاماً، حصلت تغييرات بالمغرب بوتيرة أسرع من إدراك الناس وتشبعهم بعمقها بمن فيهم الفئة المثقفة. ولا يمكن لطرف واحد أن يغير العقليات حتى ولو كانت بيده السلطة والنفوذ والتأثير على الناس.

من ناحية أخرى، في المجال الذي أعمل فيه بالخصوص، أستنتج من خلال مقابلاتي مع الأمهات العازبات أنهن إذا كن ضحايا العقليات السائدة في مجتمع لا يسمح بمعالجة إيجابية لكل أمومة خارج إطار علاقة الزواج المنصوص عليها في القانون، فإن الأسباب التي تؤدي بهن لهذه الوضعية متعددة. من جهة، هناك أسباب مرتبطة بالوضعية الاجتماعية والمادية المتردية للفتاة أو المرأة والتي تجعلها ضعيفة وغير قادرة على مواجهة المشاكل التي تتعرض لها كالأغصاب وغير ذلك، وتعمق المأساة عند أغلبهن بسبب رفض أسرهن ومحيطهن لهن، وعدم استقلالهن المادي. ومن جهة أخرى، استنتجت أن بعض النساء أصبحن أمهات عازبات لأسباب مختلفة كرهبة الأمومة التي تملي عليهن/توجه تصرفاتهن حتى دون أن يدركن ذلك، مزدوجة بالخوف من الحرمان من الأمومة ببلوغهن سن اليأس. شبكة بيع الأطفال الرضع التي سمعت عنها مؤخرا عبر وسائل الإعلام تجعلني أتساءل عن أسباب تنامي هذه الشبكة. أظن أن هناك موضوع "تابو" ومحظور وراء ذلك، وهناك عددا من الأمهات العازبات اللواتي تخفين وضعيتهن كأهات وغالبا يضطرهن الخوف للتخلي عن أطفالهن.

إذا أردت تحديد أهم شيء يجب إصلاحه بشكل عاجل وفوري، فمن أي ميدان تبدئين؟

أنطلق من الأطفال المتخلى عنهم، أما الأطفال غير الشرعيين حسب القانون الذين يعيشون في كنف أمهاتهم فمحظوظون لتوفرهم على فرص معرفة آبائهم في المستقبل. الأطفال المتخلى عنهم لا يعرفون والديهم ولا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم. ولكن بعد 20 سنة، سوف يحاسبون المجتمع والمشرع على عدم حمايتهما لهم وعدم معالجة وضعيتهن. لقد بدأت مؤخرا أثير مشكل الأمهات العازبات والأطفال المتخلى عنهم من زاوية النفقات المالية المرتفعة بسبب طريقتنا في معالجته، وذلك لأثير انتباه المسؤولين ولكي أجد آذانا صاغية. من خلال تجربتي في 'جمعية التضامن النسوي' قدرت تكلفة الأم وطفلها ب 4000 درهما شهريا، ونفس التكلفة قدرت ب « village SOS » للعاية بطفل متخلى عنه، وأظن أنه ليس من المستبعد أن تصل تكلفة الأطفال المتخلى عنهم الذين يعيشون في المراكز التابعة للدولة والمختصة بهم لنفس القدر من المصاريف، وهذه التكلفة مرتفعة لأنها لا تشمل فقط النفقات الضرورية للطفل من أكل ولباس وغير ذلك، بل الجزء الكبير منها يصرف لتغطية التجهيزات وأجور المشرفين والعاملين بهذا المجال، وهذا يعني أن الطفل المتخلى عنه تشرف عليه ثلاث مستخدمات، أي ما يقارن بثلاث أمهات عوضاً عن أمه الطبيعية، مع العلم أن هذه النفقات هي على حساب المواطنين. حسب دراسة مشتركة للرابطة المغربية لحماية الطفولة واليونيسف UNICEF، قدر عدد الأطفال المتخلى عنهم عند الولادة في المغرب بحوالي 6480 طفل سنة 2008 أي ما يقارب 2% من مجموع الولادات في السنة. أوضح هنا أن مقاربة موضوع هؤلاء الأطفال من الزاوية المالية لا يعني أنهم لا يستحقون ما نقدمه لهم من رعاية وعناية، بل يبرز أنه، بسبب العقليات السائدة في المجتمع، تتم المعالجة بطرق غير ناجعة من الناحية المالية والاجتماعية. في الماضي كنت أواجه بالرفض والمعارضة بسبب طبيعة المشكل الذي اهتمت به وعملت على إبرازه، ولازلت أتعرض أحيانا لأراء معارضة لعملتي والتي اعتبرت اهتمامي بمشكل الأمهات العازبات بمثابة تشجيع للدعارة! والخطر في الأمر هو أن هذه الآراء لا تقتصر على الجهات التي يمكن أن يعزى موقفها لتوجهاتها السياسية "الإسلاموية" بل تصدر كذلك عن غيرهم. ما أريد قوله هو، انطلاقاً من تجربتي وما عرفته عن تجارب دول أخرى، أن الحل المجتمعي لمشكل الأطفال المولودين خارج إطار العلاقة الزوجية الشرعية قانوناً، والصائب، يتجه نحو عيش هؤلاء الأطفال في كنف آبائهم وأمهاتهم، أو على الأقل مع أمهاتهم، وهذا سيوفر على الدولة ميزانية مهمة يمكن أن تسخرها

لتنمية عدة مجالات كالبحث العلمي مثلا، كما سيوفر للطفل جوا عائليا متوازنا وبالتالي ستعود معالجة المشكل من هذا المنظور بنتائج إيجابية على البلاد من جميع النواحي.

فيما يخص تغيير مدونة الأحوال الشخصية والمواريث بإصدار قانون الأسرة، فقد قلت أنه تعديل فقط ويجب تغيير العقليات كذلك، هل لديك ما تضيفينه في رأيك حول هذا القانون؟

إنه تعديل فقط وليس تغييرا، لأن العديد من المشاكل بقيت عالقة، فالنص الذي يخول للرجل الحق في تعدد الزوجات مثلا لم يمسه تغيير، بل ألحقت بالنص الجديد بعض الشروط التي لا نلمس فيها حولا ناجعة لجميع أفراد الأسرة. فإذا كان للرجل حق الزواج من امرأة أخرى بسبب عقر زوجته، فماذا تفعل المرأة في حالة عقر زوجها؟ هذا النص أقر فقط بحق الزوجة العاقر في طلب الطلاق وحصولها على حريتها، ولكن لا أعتبر هذا الحل تغييرا جذريا. من ناحية ثانية، فيما يخص السن القانوني لزواج الفتاة الذي حدد في 18 سنة فما فوق، فقد تم تجاوزه في عدد من المناطق حيث ما زالت الفتيات تخطبن في سن السابعة وتزوجن بالفاتحة في سن الثالثة عشر. وفي حالة اختفاء الزوج لأي سبب، بما فيه الوفاة، ستصبح الزوجة في وضع أم عازبة حسب القانون. فاستمرار هذه الأمور ينتج عنه العديد من المشاكل، من بينها بالأساس مشكل صحة الأم حيث تسجل نسبة عالية من وفيات الأمهات عند الولادة سواء بسبب سنهن المبكرة أو لتعدد الولادات خاصة وأن بعض المناطق في المغرب لا تتوفر فيها الحماية الاجتماعية، كحملات التوعية لتنظيم النسل، وهي تفتقر إلى التجهيزات الضرورية كمراكز الاستشفاء والمدارس التي تساعد على المدى القريب والبعيد على تخفيض هذه النسب.

في ظل العقليات والتقاليد السائدة منذ زمن طويل، نعرف العديد من المشاكل منها ما يخص تطبيق قانون الأسرة ومنها ما يرتبط بمدى ملاءمته لواقع المجتمع وإجابته على متطلبات مختلف فئاته. إذن هذا النص غير واضح بشكل كاف ويفتح مجالا للتجاوز ولا يجيب على ما هو حاصل فعلا في المجتمع ويتطلب معالجة ملائمة لطبيعة المشاكل الحقيقية. أما في حالة عقد الزواج بالشروط المنصوص عليها قانونا، فإن تحويل القاضي سلطة التقدير للسماح بزواج فتاة دون السن القانوني لا يحل المشكلة نظرا لارتباطه بعقلية القاضي. وفيما يخص طلاق الشقاق، أتساءل ما إذا كان الطرفان، الزوجة والزوج، يدركان ما سيترتب على كل منهما من نتائج هذا الحل. بل أثير ذلك بالأساس من ناحية آثاره على الطفل ومن زاوية مساهمة هذا النص وتطبيقه في إنتاج مواطن من الدرجة الثانية.

بشكل عام، أعتبر أن أهم المشاكل التي تطرح بخصوص قانون الأسرة هي، من جهة، كونه لم يجيب بعد على المشاكل الحقيقية للناس، ومن جهة ثانية، استمرار العقليات السائدة في المجتمع التي تعيق التقدم في مجال حماية القانون لمصالح جميع أفراد المجتمع.

أسألك عن مشكل النساء السلاليات اللواتي طالبن بحقهن في الاستفادة من التعويضات عن أراضى الجموع على قدم المساواة مع الرجال. استجابت الدولة لمطلبهن فيما يخص العمليات المقبلة.

سأتحدث عن أبعد من مشكل النساء السلاليات وأثير مسألة الإرث بشكل عام، لأن الأمر هنا يهم بالأساس الجانب المالي والمادي. فحسب تفسير الشريعة الإسلامية، يحق للمرأة نصف حصة الرجل من الميراث. ولكن الواقع الحالي يظهر أن عددا من المشاكل تترتب على هذا التقسيم في الإرث. من جهة، نجد أن عدد النساء المسؤولات عن أسرهن أصبح في تزايد مستمر بعكس ما عرف بمسؤولية الرجل في النفقة على المرأة، ومن جهة أخرى، هذا التقسيم غير المتساوي في الإرث ينتج عنه تردي أوضاع عدد من النساء

سواء في حالة وفاة الزوج أو الأب أو غير ذلك. وفي الغالب تتحمل البنات عبء أمهاتهن المتضررات من الحصص المحددة في الإرث. أتساءل إذن إذا ما علينا أن نلتزم بما تم تفسيره في الشريعة الإسلامية في المواريث، رغم التغيير الذي حصل في المجتمع أو أنه علينا أن نعيش بإسلام اليوم. بمعنى آخر، هل لدينا حرية تفسير ما جاء في القرآن حسب ما يتطلبه المجتمع وتغييره؟

إن المواضيع ذات الطبيعة الحساسة جدا تتداخل في تناولها اعتبارات عدة. ففيما يخص كيفية معالجتنا في الجمعية لمشكل الأمهات العازبات مثلا، نعمل قدر ما نستطيع لتفادي اللجوء للمحكمة لضمان حقوق تلك المرأة وطفلها، والسبب راجع لكون تحويل سلطة التقدير للقاضي، حسب هذا القانون، يفتح الباب أمام صدور أحكام تختلف حسب عقلية القاضي وحسب توجيهات أصحاب القرار للقاضي، والتي تفرضها ظرفية معينة. أحيانا، يصدر عن المحكمة حكم على المرأة بتهمة الفساد، وفي ظروف أخرى لا يحصل ذلك. فالسياسة والقضاء مجالان مرتبطان.

وهناك اعتبارات إنسانية تحكم معالجتنا بالجمعية لمشكل اعتراف الأب بابنه خارج إطار المحكمة، فنحن نفضل أن يعترف الأب بابنه عن طيب خاطر، وبدافع مسؤولية الأبوة حيث تسهل تنمية علاقة عائلية جيدة بين الابن وأبيه عوض إجباره على ذلك عن طريق المحكمة.

في المجال السياسي، اتخذت إجراءات لرفع تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة باعتماد اللائحة الوطنية بالنسبة للبرلمان واللوائح الإضافية بالنسبة للجماعات المحلية، هل هذه الإجراءات تجيب على انتظاراتك كمرأة؟

ماذا ستفعل لي امرأة وصلت لهذه الهيئات المنتخبة وهي تحمل آراء كتلك التي اعتبرت عملي لصالح الأمهات العازبات بمثابة تشجيع الدعارة؟ ماذا ستفيد المرأة التي تحتل مقعدا في البرلمان وليس لديها أدنا صاغية للمجتمع؟ في هذا المجال، بدأت بعض المبادرات الإيجابية والمتمثلة في تبادل الآراء والنقاش بين مجموعة من النساء البرلمانيات وأعضاء الجمعيات النسائية. فقد انضمت "جمعية التضامن النسوي" لشبكة "عيون نسائية" المكونة من عدة جمعيات مهتمة بموضوع العنف ضد النساء، ولم يكن قبولها سهلا في البداية لأن مفهوم العنف ضد النساء لدى الجمعيات لم يشمل آنذاك عدم الاعتراف بالأبوة كعنف يمارس على الأم العازبة. الأمر الإيجابي هو أن هذه الشبكة تمد النساء البرلمانيات بدراسات معززة بالأرقام، وبالتالي تساعد على اتخاذ بعض القرارات. أتمنى لو يتم إرساء نوع من الشراكة بين الدولة وهذه الجمعيات تخصص فيها هذه الأخيرة ميزانية لباحثين. وحاليا، نلاحظ الاهتمام من طرف الملك بالمشاريع الاجتماعية، ومنها ما يخص الأطفال المتخلى عنهم والنساء في وضعية صعبة وغيرهم، وبهذا الخصوص أقدر القيمة المعنوية لافتتاح أحد مشاريع جمعيتنا من طرف زوجة الملك في أول خروج رسمي لها.

لا يمكن حل مشاكل مجتمع ما إذا ما لم يتم الاهتمام بالواقع الحقيقي لأفراده والمشاكل الحقيقية التي يعانون منها. لقد سبق للمغرب أن أضع فرص الاستفادة من جيلين خلال سنوات الرصاص، والسياسات التي نهجها، كسياسة التعريب وغيرها. وأوضح هنا أنني لست ضد التعريب بل الطريقة التي تم اعتمادها في المغرب لهذه السياسة، جعلته يخلف موعده في التنمية في عدة مجالات. رغم ذلك، يتميز المغرب عن باقي الدول العربية بالتنوع الذي يشكل قيمة مضافة للبلاد تساعد على الحد من التعصب الديني أو اللغوي أو الثقافي.

كيف تنظرين لتطور وضعية النساء بشكل عام؟

المغرب حالياً يعرف انفتاحا والمجتمع المغربي ينظر حالياً لمواطن ضعفه ويقر بوجودها، والمرأة هي الحلقة الصعبة في المجتمع، لأنها إذا لم يتم الاهتمام بوضعيتها، وسد باب استغلال تلك الوضعية لأغراض سياسية بغطاء ديني، سيؤثر ذلك على المجتمع ككل بنسائه ورجاله. فالمرأة هي التي تملك سر ما سيؤول إليه المجتمع في المستقبل، سواء أراد السياسيون ذلك أم كرهوا، فهي التي تربي وتطبع شخصية أفراد المجتمع. ولكن يجب أن تسير الأمور بالتدرج، فكل مجتمع سار نحو التغيير بالتدرج يكون تطوره سليماً.

ما رأيك في دور الجمعيات النسائية من حيث التأثير في هذا المجتمع؟

السماح بوجود المجتمع المدني في المغرب أمر ايجابي، وهو غير متوفر لكل البلدان، فالمجتمع المدني، رغم الصعوبات التي تواجهه، سمح لفئات من المجتمع أن تخوض تجربتها وتطرح الأسئلة وتحاول البحث عن الإجابات. عملت في جمعية التضامن النسوي لأنه، ورغم ضيق هامش الحريات في عهد الملك الحسن الثاني، سمح لي بالتعبير عبر قنوات إعلامية. فقد تكلمت في بداية التسعينات عن الفتيات خادמות البيوت والأطفال المتخلى عنهم ومواضيع أخرى، ولم يكن تناول تلك المواضيع سهلاً. من خلال تجربتي الجمعوية وما عايشته من تطورات في المجتمع المغربي أقول أن وجود مجتمع مدني، الذي يشمل أيضاً الأحزاب السياسية، رغم اتخاذها منحى آخر، مهم بالنسبة للمجتمع المغربي.

أشرت سابقاً إلى بعض المشاكل التي عانيت منها في عملك في الجمعية، هل تضيفين شيئاً آخر بهذا الخصوص وكذلك بخصوص المشاكل في البيت؟

طبعاً لدي مشاكل ككل الناس. رغم أن التجربة الجمعوية مرهقة من عدة نواحي، ورغم لحظات ضعف أشعر فيها بالرغبة في التوقف عن هذا العمل، فأنا متأكدة أن الاستمرار بالقيام بهذا الواجب تجاه هذه الفئة من النساء وأطفالهن مرسخ لدي، ومن يدري أنني ما أعمله اليوم سوف أساعد به على إنجاح حياة إنسان لم يحظ باسم الأب ولا بوجوده المعنوي والمادي، فالتجربة بينت أنه، رغم نكران الأبوة، وبالخصوص في حالة نجاح الابن في حياته الدراسية والمهنية، غالباً ما يظهر الأب بعد عدة سنوات ليعتذر لابنه.

بماذا تحلمين كامرأة حتى ولو كان صعب التحقق أو مستحيل حالياً؟

أحلم بالألا يستمر وجود أطفال متخلى عنهم وألا يضطروا للعيش في مراكز مختصة بهم. على المجتمع أن يعمل لتمكين الأم من تربية ابنها المولود خارج العلاقة الزوجية بكرامة. وإن اعتبرنا أن الأم أخطأت والخطأ من صفات الإنسان فلا يمكن أن نجعل الطفل يعاني من نتائج خطأ لم يرتكبه. هذا ما أحلم بتحقيقه وأعتبره مستعجلاً. وأحلم أن تحترم حررتي في اختياراتي وألا تملى علي سلوكاتي وتصرفاتي ولباسي من أي كان سواء باسم الدين أو التقاليد أو غير ذلك، وأحلم ببلد علماني.